أثر القيمة المضافة للقطاع السياحي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر
دراسة قياسية خلال الفترة 1995-2018 باستعمال طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS

The impact of the tourism add value on the economic growth outside hydrocarbon sector in Algeria an econometric study during the period 1995-2018 using Fully modified least squares method FMOLS

شوقي ناجم[1,*]، وسيلة بوفنش[2]
[1] مخبر استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بميلة (الجزائر)
[2] مخبر استراتيجيات التنويع الاقتصادي لتحقيق التنمية المستدامة، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بميلة (الجزائر)

NADJEM Chaouki [1,*], BOUFENECHE Wassila [2]
[1] Laboratory of Economic Diversification Strategies to Achieve Sustainable Development, Institute of Economic, Commercial and Management Sciences, University Center Abdelhafid Boussouf – mila (Algeria)
[2] Laboratory of Economic Diversification Strategies to Achieve Sustainable Development, Institute of Economic, Commercial and Management Sciences, University Center Abdelhafid Boussouf – mila (Algeria)

تاريخ الاستلام(Received) : 2021/04/19؛ تاريخ المراجعة (Revised) : 2021/09/12؛ تاريخ القبول (Accepted) : 2021/10/31

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر القيمة المضافة للقطاع السياحي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1995-2018، من خلال دراسة قياسية لبيانات سنوية باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيري الدراسة، فيما كان تأثير القيمة المضافة للقطاع السياحي غير معنوي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الأجل الطويل، وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي على الاستثمار في القطاع السياحي من خلال منحه الامتيازات المحفزة على ذلك.

الكلمات المفتاح: قيمة مضافة لقطاع السياحة؛ نمو اقتصادي؛ طريقة مربعات صغرى معدلة كليا FMOLS؛ جزائر.
تصنيف JEL : O10 ؛ L80 ؛ C51

Abstract: This study aims to measure the impact of the tourism add value on the economic growth outside hydrocarbon sector in Algeria during the period 1995-2018, through an econometric study of annual data using the fully modified ordinary least square (FMOLS) method. The study found a long-term equilibrium relationship between the two variables of the study, while the effect of the value added of the tourism sector was insignificant on economic growth outside the hydrocarbon sector in the long term. The study recommended the necessity of encouraging the local and foreign private sector to invest in the tourism sector by giving it incentives privileges.

Keywords: Value added of Tourism sector; Economic Growth; Fully modified least square method (FMOLS); Algeria.
Jel Classification Codes : O10 ; L80 ; C51

* Corresponding author, e-mail: c.nadjem@centre-univ-mila.dz

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en

I- تمهيد :

يعد القطاع السياحي قطاعا استراتيجيا وعاملا مهما ومؤثرا في عملية التنمية، فهو يعتبر أحد القطاعات الأكثر أهمية وديناميكية في العالم باعتبار أن السياحة أصبحت من الصناعات المركبة التي يعتمد عليها في انجاز المشاريع التنموية وتطوير الموارد الاقتصادية، نظرا للمكانة التي وصلت إليها كصناعة قائمة بذاتها، فالسياحة اليوم هي إحدى أسرع الصناعات الاقتصادية المحققة للقيمة المضافة والثروة، ومن أهم قطاعات التجارة الخارجية، نظرا لمساهمتها في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، تحسين ميزان المدفوعات، توفير المزيد من العملة الصعبة واستحداث مناصب شغل مباشرة وغير مباشرة، بالإضافة إلى ارتباطها بقطاعات أخرى اقتصادية، اجتماعية، بيئية وثقافية وتأثيرها فيها، مما جعل مداخيلها موردا اقتصاديا هاما يضاهي إيرادات النشاطات الاقتصادية التقليدية الأخرى، فضلا عن كونها موردا مستداما تستفيد منه الأجيال الحالية والمستقبلية، الأمر الذي يمكنها من المساهمة في تحقيق التوازن الاقتصادي، ومن ثم تحقيق التنمية الشاملة.

في هذا السياق، يعد القطاع السياحي الجزائري قطاعا بديلا لقطاع المحروقات يمكنه المساهمة في تنويع الاقتصاد الجزائري وتطويره، وخاصة في ظل الامكانيات الكبيرة سواء الطبيعية منها، المادية والبشرية التي تمتلكها الجزائر، وذلك عن طريق المساهمة الفعلية التي يمكن أن يحدثها في الجوانب المتعددة للتنمية الاقتصادية بدءا والاستدامة الشاملة انتهاء إذا ما تم استغلال القيمة المضافة الممكن تحقيقها في المدى الطويل، من خلال تنمية القطاع والاستثمار فيه في المدى القصير.

I.1- إشكالية الدراسة وفرضياتها :

من خلال العرض السابق يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

"ما مدى تأثير القيمة المضافة للقطاع السياحي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1995-2018؟"

وانطلاقا من الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضيتين التاليتين:

- توجد علاقة تكاملية طويلة الأجل بين القيمة المضافة للقطاع السياحي والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1995-2018.
- وجود أثر معنوي موجب للقيمة المضافة للقطاع السياحي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1995-2018.

I.2- أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في توضيح أثر القيمة المضافة للقطاع السياحي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الأجل الطويل، الأمر الذي يساهم بشكل كبير في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل تزايد الاهتمام بالعوامل الدافعة للنمو الاقتصادي، وزيادة تنافسية الاقتصاديات التي نجحت في استغلال وتوظيف إمكانيات القطاع السياحي من جهة، والوضعية المالية الصعبة التي تشهدها الجزائر من جهة أخرى، والتي تتطلب تنويع الاقتصاد الوطني من خلال الاهتمام بتطوير كافة القطاعات الإنتاجية ومنها القطاع السياحي.

I.3- الهدف من الدراسة :

تهدف الدراسة إلى الإحاطة بواقع السياحة والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر، وتقييم أثر القيمة المضافة للقطاع السياحي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الأجل الطويل، من خلال دراسة قياسية لبيانات سنوية خلال الفترة 1995-2018.

I.4- الدراسات السابقة :

تطرقت العديد من الدراسات القياسية لدراسة العلاقة ما بين القيمة المضافة للقطاع السياحي والنمو الاقتصادي، وقد اختلفت نتائج هذه الدراسات من حالة إلى أخرى، وفيما يلي نستعرض بعض هذه الدراسات مرتبة وفقا لتطورها الزمني:

- دراسة Haroun Rasool and all (2021) بعنوان:

The relationship between tourism and economic growth among BRICS countries: A panel cointegration analysis.

حاولت هذه الدراسة فحص العلاقة بين العائدات السياحية والنمو الاقتصادي باستخدام بيانات البانل خلال الفترة 1995-2015 لخمس دول هي البرازيل، روسيا، الهند، الصين وجنوب أفريقيا، وأشارت نتائج اختبار التكامل المشترك لنموذج panel ARDL إلى وجود تكامل مشترك بين العائدات السياحية والنمو الاقتصادي على المدى الطويل، كما أوضح اختبار سببية قرانجر أن العلاقة السببية بين العائدات السياحية والنمو الاقتصادي ثنائية الاتجاه. [1]

- دراسة Sheilla and all (2020) بعنوان:

The Impact of Tourism Development on Economic Growth in Sub-Saharan Africa.

Published on 23-12-2021 in the el-Bahith review (Mağallaẗ al-bāḥiṯ) : https://elbahithreview.edu.dz

هدفت هذه الدراسة إلى قياس العلاقة بين التنمية السياحية والنمو الاقتصادي في دول جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية (SSA)، من خلال نموذج بيانات البانل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GMM) خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2002 و2018، حيث قام الباحثون بتقسيم عينة الدراسة إلى فئتين إحداهما الدول المنخفضة الدخل والأخرى الدول المتوسطة الدخل، وقد أظهرت النتائج وجود أثر معنوي سالب وضعيف لكل من العائدات السياحية والانفاق السياحي على النمو الاقتصادي في الدول منخفضة الدخل، أما في الدول متوسطة الدخل فقد كان تأثير العائدات السياحية معنويا وسالبا وضعيفا، في حين أثر الانفاق السياحي بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي. [2]

- دراسة Selen Isik Maden and all (2019) بعنوان:

The Effect of Tourism Sector on Economic Growth: An Emprical Study on Turkey

سعت هذه الدراسة إلى توضيح تأثير مداخيل القطاع السياحي على معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1980 و2016، من خلال دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة ARDL، وقد تم تقدير النموذج في وجود ثابت وفي ظل عدم وجوده، حيث بينت النتائج أن هناك علاقة معنوية موجبة بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير والطويل، ونصحت الدراسة بضرورة تحسين وتطوير القطاع بشكل أفضل من أجل زيادة الآثار الايجابية لقطاع السياحة على الاقتصاد التركي. [3]

- دراسة Faisa Manzoor and all (2019) بعنوان:

The Contribution of Sustainable Tourism to Economic Growth and Employment in Pakistan

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر نمو القطاع السياحي على النمو الاقتصادي والتوظيف في باكستان، من خلال دراسة قياسية لبيانات سنوية خلال الفترة 1990 – 2015، وقد بينت نتائج جوهانسن وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة المتمثلة في النمو الاقتصادي ومعدل التوظيف كمتغيرين تابعين ونمو القطاع السياحي كمتغير مستقل، بالإضافة إلى وجود أثر معنوي موجب وكبير لهذا الأخير على متغيري النمو الاقتصادي ومعدل التوظيف، فيما اقترحت الدراسة التركيز أكثر على سياسات الترويج من أجل النهوض بالقطاع السياحي، ومن ثم تحقيق معدلات أعلى للنمو الاقتصادي.[4]

- دراسة Taizeng Ren and all (2019) بعنوان:

The Impact of Tourism Quality on Economic Development and Environment: Evidence from Mediterranean Countries.

وقد حاولت هذه الدراسة قياس أثر دخل السياح الوافدين على النمو الاقتصادي والتلوث البيئي في عينة من ثمانية دول متوسطية باستعمال بيانات سنوية خلال الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى غاية سنة 2014 ، وذلك بالاعتماد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة ARDL واختبار السببية غير المتجانس، حيث أظهرت النتائج أن دخل السياح الوافدين مهما كانت قيمته له دور مهم في تعزيز التنمية الاقتصادية، غير أن مستوى دخل السياح الوافدين له تأثير متباين يختلف باختلاف حجمه، كما بينت الدراسة أن مستوى الدخل المنخفض للسياح الوافدين له تأثير إيجابي على التلوث البيئي، في حين أثر الدخل المرتفع للسياح الوافدين سلبا على التلوث البيئي، أما نتائج تقدير نموذج panel ARDL فبينت أن مستوى الدخل للسياح الوافدين له آثار إيجابية على النمو الاقتصادي وآثار سلبية على التلوث البيئي. [5]

- دراسة Nasir Selimi and all (2017) بعنوان:

The Impact of Tourism on Economic Growth in the Western Balkan Countries an Empirical Analysis.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير السياحة على النمو الاقتصادي في دول غرب البلقان، حيث استعملت الدراسة نموذج بيانات البانل لستة دول خلال الفترة 1998-2014 باستعمال مقدرات Hausman Taylor IV لتقدير نموذج قياسي لتوضيح طبيعة العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير تابع والعائدات السياحية كمتغير مستقل، بالإضافة إلى عدد السياح الوافدين، الصادرات، الانفاق الحكومي ومخزون الاستثمار الأجنبي المباشر التي تم ادراجها كمتغيرات ضابطة، وقد أوضحت النتائج المتوصل إليها وجود أثر إيجابي كبير للعائدات السياحية على النمو الاقتصادي في دول غرب البلقان، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز وتكثيف الجهود المشتركة من أجل تحقيق الاستدامة الاقتصادية. [6]

- دراسة محمد الناصر حميداتو ونصر حميداتو (2015) بعنوان: أثر النشاط السياحي في الجزائر على النمو الاقتصادي دراسة قياسية للفترة 1997- 2013 ، وقد حاولت هذه الدراسة قياس أثر الإيرادات السياحية على النمو الاقتصادي المقاس بالناتج المحلي الإجمالي، من خلال تقدير نموذج قياسي باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد اعتمادا على طريقة المربعات الصغرى العادية، حيث تتم ادراج بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على غرار اجمالي الاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية ودرجة الانفتاح الاقتصادي مقاسا بصافي الميزان التجاري كمتغيرات ضابطة في النموذج، وأوضحت نتائج الدراسة أن تأثير السياحة على النمو الاقتصادي ضعيف، نظرا لاعتماد الاقتصاد الجزائري على إيرادات القطاع النفطي بشكل كبير، وأوصت الدراسة بضرورة الاستثمار في القطاع وتحسين البنية التحتية. [7]

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en

من خلال عرض الدراسات السابقة يمكن القول إن دراستنا تتشابه مع الدراسات السابقة في كونها تهدف إلى قياس أثر القيمة المضافة للقطاع السياحي على النمو الاقتصادي، أما أوجه الاختلاف بينها فتكمن في الحدود الزمانية والمكانية للدراسة، بالإضافة إلى المتغيرات التي يتضمنها النموذج القياسي، فضلا عن الطريقة المعتمدة لدراسة الأثر في الأجل الطويل، والمتمثلة في طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS.

I.5 – الإطار المفاهيمي للسياحة والنمو الاقتصادي :

I.5.1 – ماهية السياحة :

احتلت السياحة في الآونة الأخيرة مركزا جد هام ومتقدم في القطاعات الاقتصادية التي تساهم في النمو والتنمية الاقتصادية في العالم بأسره، نظرا لتطورها الكبير وتحولها من مجرد سلوكات فردية معزولة بادئ الأمر الغرض منها استكشاف الطبيعة والبحث عن متطلبات الحياة الاساسية إلى صناعة قائمة بذاتها لها مدخلاتها وعملياتها الانتاجية ومخرجاتها.

I.1.5.1 – تعريف السياحة:

للسياحة تعريفات عديدة، تختلف باختلاف المدارس الفكرية التي ينتمي لها المفكرين الاقتصاديين، فيما يلي عرض لبعضها:

- السياحة هي: مجموع الظواهر والعلاقات الناشئة عن التفاعل بين السياح وموردي الأعمال، الحكومات، المجتمعات المضيفة، الحكومات والمنظمات غير الحكومية في عملية جذب، نقل، استضافة وإدارة السياح وغيرهم من الزوار؛[8]
- السياحة هي: التنقل المؤقت للأشخاص إلى أماكن أخرى غير العمل أو المنزل، والأنشطة التي يتم القيام بها أثناء إقامتهم والمرافق التي تم إنشاؤها لتلبية احتياجاتهم؛[9]
- السياحة هي: أنشطة الأشخاص الذين يسافرون إلى أماكن خارج بيئتهم المعتادة ويقيمون فيها لمدة لا تزيد عن سنة متتالية للترفيه أو العمل أو لأغراض أخرى.[10]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن السياحة هي: عملية التنقل المؤقت للأفراد خارج مكان إقامتهم، من أجل البحث عن الراحة، الترفيه والاستكشاف وغيرها.

I.2.1.5 – أهمية السياحة :

تحظى السياحة بأهمية كبيرة كونها:[11]

- توفر فرص عمل لليد العاملة سواء كانت ماهرة أو غير ماهرة كونها صناعة كثيفة العمالة؛
- زيادة الناتج القومي الإجمالي؛
- تطوير البنية التحتية وتحفيز التجارة والصناعة المحلية؛
- المساعدة على تنويع الاقتصاد ونشر التنمية؛
- المساهمة في زيادة الإيرادات الحكومية؛
- تحسين نوعية الحياة المرتبطة بمستوى أعلى من الدخل، وتحسين مستويات المعيشة؛

I.3.1.5 – خصائص السياحة :

يمكن إيجاز خصائص السياحة فيما يلي:[12]

- السياحة من أهم القطاعات الخدمية التي أصبحت تشكل مصدرا رئيسيا للدخل الوطني في الاقتصاديات الحديثة، كونها تمثل منظومة متكاملة من الأنشطة المختلفة؛
- امتداد نطاق المنافسة الذي يتحرك فيه القطاع السياحي إلى خارج النطاق الاقليمي للدولة الواحدة، لذلك فهو يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على البيئة العالمية؛
- مقومات العرض السياحي تتميز بالندرة الشديدة والحساسية الشديدة للتغيرات التي تطرأ على قطاعات النشاط الانساني الأخرى في المجتمع، سواء تعلق الامر بالموارد الطبيعية التي تمتلكها الدولة، الموروثات الحضارية المعاصرة من بناءات أساسية وخدمات تكميلية.

I.2.5.1 – ماهية النمو الاقتصادي :

يعد النمو الاقتصادي من بين المفاهيم التي حظيت باهتمام المفكرين الاقتصاديين، إذ أصبح هدف كل دولة بلوغه، باعتباره معيارا يعتمد عليه في تصنيف الاقتصاديات وأساسا لتقيم أدائها الاقتصادي.

I.1.2.5.1 – تعريف النمو الاقتصادي :

للنمو الاقتصادي عدة تعاريف نذكر منها:

Published on 23-12-2021 in the el-Bahith review (Mağallaẗ al-bāḥiṯ) : https://elbahithreview.edu.dz

- النمو الاقتصادي هو: زيادة قدرة وقابلية الاقتصاد في بلد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفر؛[13]
- النمو الاقتصادي هو: زيادة مستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين؛[14]
- النمو الاقتصادي هو: زيادة في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد في إنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي إلى حدوث زيادة في متوسط الدخل الفردي.[15]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن النمو الاقتصادي هو: حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

I.2.2.5 – خصائص النمو الاقتصادي :

تتمثل أهم خصائص النمو الاقتصادي في النقاط التالية:[16]

- النمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو؛ أي لا يهتم بمن يستفيد من نتائج تحقيق النمو الاقتصادي؛
- النمو الاقتصادي ذو طبيعة تراكمية، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها، فإن الفجوة بين المستويات في كل منهما تتسع باطراد؛
- يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع مستويات المعيشة على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسرا وسهولة؛
- المساهمة في خلق الكثير من فرص الاستثمار؛
- يؤدي النمو الاقتصادي دورا مهما في تحقيق الأمن الوطني.

I. 6- واقع القطاع السياحي والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر :

يمكن توضيح واقع كل من القطاع السياحي والنمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر من خلال ما يلي:

I.1.6 – واقع القطاع السياحي في الجزائر :

لتبيان واقع القطاع السياحي في الجزائر سيتم الاعتماد على بعض المؤشرات منها:

I.1.1.6 – تطور القيمة المضافة (الايرادات السياحية) للقطاع السياحي في الجزائر :

يمكن توضيح تطور القيمة المضافة للقطاع السياحي بالاعتماد على بيانات الجدول (1) الذي يتضح من خلاله أن الإيرادات السياحية تتراوح بين 6.28 مليار دينار جزائري كأقل قيمة سجلت سنة 1995، وما يقارب 35 مليار دينار جزائري كأعلى قيمة سجلت سنة 2015، وهي إيرادات ضعيفة جدا بالمقارنة مع الامكانيات المادية والبشرية التي تمتلكها الجزائر، فخلال الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى غاية سنة 2000، والتي تزامنت مع الظروف الأمنية غير المستقرة في البلد، ألغى معظم السياح (خاصة الأجانب منهم) رحلاتهم الترفيهية إلى البلد وتوجهوا إلى الوجهات البديلة التي تتميز بوجهات سياحية قريبة في مميزاتها من الوجهات الجزائرية كتونس والمغرب، كما دفع الوضع الأمني كذلك السياح الجزائريين المقيمين في الخارج –والذين يمثلون الغالبية العظمى من السياحة الوافدة إلى الجزائر- إلى إلغاء رحلاتهم إلى بلدهم الأم في انتظار تحسن الأوضاع الأمنية، أما الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية منتصف سنة 2014 فقد شهدت ارتفاعا كبيرا لأسعار النفط، الأمر الذي وفر الكثير من الأموال الصعبة للخزينة العمومية، مما أدى إلى القيام باستثمارات متنوعة في إطار البرامج التنموية المسطرة، فشهد القطاع السياحي نتيجة لذلك بعض التحسن في أدائه من خلال تطور الايرادات السياحية خلال هذه الفترة، أما الفترة الزمنية الممتدة من النصف الثاني من سنة 2014 إلى يومنا هذا فتميزت بتراجع أسعار النفط وتوقف المشاريع الاستثمارية السياحية، وكذا تراجع الايرادات السياحية مقارنة بفترة ارتفاع أسعار النفط، الأمر الذي يمكن تفسيره بأن الاستثمارات في المجال السياحي فشلت ولم تؤد إلى تحقيق النتائج المرجوة منها، وذلك لأنها عجزت عن تحقيق –على الأقل- نفس معدلات الدخل التي كانت تحققها عندما كان سعر النفط مرتفعا، وهذا دليل على فشل مختلف البرامج المسطرة عن جعل هذا القطاع قطاعا قائما بذاته يمكنه تحقيق مداخيله المستقلة بعيدا عن التحفيز الحكومي.

I.2.1.6 – المساهمة المباشرة للسياحة في التوظيف:

من خلال الجدول (2) يتضح أن مساهمة السياحة المباشرة في التوظيف تنحصر بين 1.43% و2.15% بمتوسط قدره 1.96% ، وهي نسبة ضعيفة جدا ولا ترقى إلى التوقعات والتقديرات التي يشير لها الخبراء في كل مرة، وهي أيضا بعيدة كل البعد عن النسب التي تحققها البلدان الجوار كالمغرب وتونس، فحسب معطيات المجلس العالمي للسفر والسياحة[17] فالمغرب وتونس تحققان على التوالي نسبة تشغيل تفوق 6% و4%، فيما يمكن ارجاع ضعف مساهمة القطاع السياحي الجزائري في توظيف اليد العاملة إلى عدة أسباب منها: ضعف عدد السياح الوافدين إلى الجزائر، ضعف التكوين السياحي للعاملين في القطاع السياحي والثقافة السياحية للفرد عموما، قلة وتذبذب الاستثمارات السياحية الموجهة للقطاع، وبالتالي التذبذب في الطلب على العمالة، الاستثمارات القليلة للقطاع الخاص وغيرها من العوامل.

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en

3.1.6.I - المساهمة المباشرة للقطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات :

يتبين من الجدول (3) أن القطاع السياحي يساهم في الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات بنسبة تقل عن 2% كأقصى مساهمة، وهي نسبة صغيرة جدا مقارنة بالإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر والبرامج المسطرة لتطوير القطاع، وذلك راجع لنفس الأسباب المذكورة اعلاه والتي أهمها ضعف الوافدين على القطاع، ضعف القدرة التكوينية للفرد العامل في قطاع السياحة وقلة الاستثمارات الموجهة للقطاع.

2.6.I - واقع النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات :

لتوضيح واقع النمو خارج قطاع المحروقات في الجزائر نعتمد على الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات، فالناتج المحلي الخام في الجزائر ينقسم إلى قسمين أساسيين هما: الناتج المحلي الخام لقطاع المحروقات، والذي يساهم مساهمة كبيرة جدا في الناتج المحلي الخام وصلت في بعض السنوات حسب بيانات بنك الجزائر[18] إلى ما يقارب 46%، مما يدل على الأهمية التي يحوزها قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، بينما لا تحظى باقي القطاعات كسياحة والصناعة المكونة للناتج المحلي خارج المحروقات بنفس الأهمية.

1.2.6.I - تطور الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات:

عرف الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات تطورا متذبذبا خلال الفترة 1995 -2018، وهو ما يتضح من خلال الجدول (4) حيث أن النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ساهم بنسب ضعيفة في إجمالي الناتج المحلي في الجزائر لم تتجاوز نسبة 1 % ، كما يتبين أن النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات عرف تزايدا مستمرا، فخلال الفترة 1995-1999 كان تزايد معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات بوتيرة شبه ثابتة قاربت في المتوسط النسبة 0.68%، ومرد ذلك الظروف الأمنية غير المستقرة التي مرت بها الجزائر، وبالتالي قلة الإنتاج إلى حد الكفاف، وبعد ذلك بسنة واحدة شهد النمو الاقتصادي خارج المحروقات طفرة ليصل إلى نسبة 4% تقريبا سنة 2000، وفي هاته الفترة بدأت ملامح الانتعاش الاقتصادي تظهر نتيجة الاستقرار الأمني، وبعد هذه المرحلة عاد النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ليتغير بوتيرة شبه ثابتة من جديد قاربت نسبة 0.68% خلال الفترة 2001-2013، وهي نفس نسبة النمو خلال فترة 1995-2000، مما يعني أن المخططات الخماسية لإنعاش الاقتصاد الوطني قد فشلت في تحقيق أهدافها، كما يعزى ذلك أيضا إلى ارتفاع أسعار المحروقات الذي ترتب عليه زيادة الإنفاق الحكومي والاستيراد، مما قلل الاعتماد على الإنتاج الوطني الذي انعكس بدوره على وتيرة نمو القطاعات الإنتاجية، وخلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى سنة 2018 لم تتغير الأوضاع كثيرا، فقد ارتفع النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ارتفاع طفيفا في حدود 0.9% كمتوسط، وذلك راجع إلى انخفاض أسعار النفط واتخاذ احتياطي الصرف، الأمر الذي يستوجب التوجه نحو الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الأخرى.

هذا، وتجدر الإشارة إلى أن تغير النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات خلال فترات ارتفاع أسعار النفط يرجع إلى برامج الاستثمارات العمومية التي ساهمت بشكل كبير في تحقيق هذه النتائج، إذ يمكن القول أنها أصبحت بمثابة المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات المعنية بتلك النتائج، وخاصة قطاع الأشغال العمومية الذي وجهت له أهم المشاريع في تلك البرامج إضافة إلى قطاع الفلاحة، وكذا قطاع الخدمات، ومع ذلك فإن هذا النمو يبقى ضعيفا، ولا يعتمد عليه كثيرا في تحقيق التنمية الشاملة، خاصة وأن القطاع الصناعي يعد السبب الرئيسي في ضعف أداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، فمساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام تبقى متذبذبة وضعيفة نسبيا في وقت يعد فيه هذا القطاع المحفز للقطاعات الأخرى ومصدر الرقي التقني والتكنولوجي، ويرجع ضعف أداء القطاع الصناعي في الجزائر إلى فشل استراتيجية الصناعات المصنعة التي تم تطبيقها أثناء الفترة الممتدة من منتصف الستينيات إلى نهاية السبعينيات من القرن الماضي، والمرتكزة أساسا على الصناعات الثقيلة على حساب الصناعات الخفيفة وقطاعات النشاط الأخرى، وكذا تهميش القطاع الخاص؛ ثم التراجع عن الاستثمارات المنتجة الذي ميز فترة الثمانينيات؛ وانتهاء بالأزمة المالية-الاقتصادية والسياسية-الأمنية التي عاشتها البلاد حتى نهاية التسعينيات من نفس القرن، وما صاحبها من ركود اقتصادي، وكذا التأخر الملحوظ في تطبيق الإصلاحات الهيكلية للاقتصاد الوطني.

3.2.6.I- توزيع الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات:

يمكن توضيح توزيع الناتج المحلي الخام خارج قطاع المحروقات من خلال الشكل (1)، حيث يتضح أنه باستثناء الحقوق والرسوم على الواردات فإن قطاع الخدمات يأتي في مقدمة القطاعات الأكثر إنتاجا في الجزائر، وخاصة خدمات الإدارات العمومية، وذلك راجع إلى تضخم الجهاز الإداري الجزائري والطابع الاجتماعي للدولة، في حين حلت الخدمات خارج الإدارات العمومية في المرتبة الثالثة، مما يدل على أن معظم المستثمرين الخواص يحبذون الاستثمار في قطاع الخدمات، كما يتبين من خلال الشكل أن قطاع البناء والأشغال العمومية والذي تحتكر الدولة معظم مشاريعه قد حل في المرتبة الرابعة وحل بعده قطاعي الصناعة والفلاحة في المرتبتين ما قبل الأخيرة والأخيرة على التوالي، مما يدل على أن الاقتصاد الجزائري لا يزال اقتصادا ريعيا غير إنتاجي، كما يتضح من خلال الشكل (2) الذي يبين التغير في الناتج المحلي لمختلف القطاعات الاقتصادية أن التغير في الناتج المحلي الإجمالي لجميع القطاعات عرف تذبذبا واضحا، مما يدل على عدم استقرار مساهمة هذه القطاعات خاصة قطاعي الفلاحة

Published on 23-12-2021 in the el-Bahith review (Mağallaẗ al-bāḥiṯ) : https://elbahithreview.edu.dz

والخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية، فمتوسط التغير في النمو في القطاع الفلاحي بلغ حوالي 12%، بينما كانت أقل قيمة لهذا التغير 1.1% وأكبر قيمة 28%، وهو ما يبين التباين الواضح في نمو هذا القطاع، كذلك بلغ متوسط التغير في نمو قطاع الخدمات العمومية حوالي 12% أيضا، أما أقل قيمة لهذا التغير 3.7-%وأكبر قيمة له 50.4% ، مما يعطي صورة واضحة على التباين الشديد في نمو هذا القطاع فيما يبقى تباين نمو القطاعات الأخرى مقبولا، خاصة في القطاع الصناعي الذي قدر متوسط التغير في نموه 7% بينما كانت أقل قيمة لنموه 5% وأكبر قيمة 9%.

II – الطريقة والأدوات :

تسعى هذه الدراسة لتقييم الأثر الذي تحدثه القيمة المضافة للقطاع السياحي على النمو الاقتصادي الجزائري خارج قطاع المحروقات في الأجل الطويل خلال الفترة 1995-2018، بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS، حيث تعتبر طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا من الطرق الحديثة التي أوجدها كل من "فيلبس وهانسن Philips and Hansen" سنة 1990 والتي تعطي التقدير الأمثل لمعلمات التكامل المشترك،[19] وتتميز هذه الطريقة بأن مقدراتها كفؤة خاصة في العينات صغيرة الحجم وتوفر التحقق من قوة النتائج، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار الارتباط الذاتي ومشكلة عدم تجانس التباين.[20] فيما تعتمد بالأساس على تحويل المتغيرات باستخدام مصفوفة التباين والتباين المشترك طويلة الأجل المقدرة من أجل الحصول على أخطاء عشوائية لا ترتبط مع المتغيرات المفسرة (متعامدة معها)، ومن ميزاتها الأساسية أيضا أنها قدمت كطريقة عامة للتقدير بحيث لا تحتاج إلى أي اختبار أولي حول درجة تكامل السلاسل محل الدراسة.[21]

II.1 - صياغة النموذج القياسي:

يمكن كتابة الشكل الدالي العام للنموذج على النحو التالي:

$$Gdpotso = f(Tva, Agva, Indva)$$

ولأن دوال الانتاج عادة ما تكون أسية على شكل دالة كوب دوغلاس Cobb douglas، فإن شكل المعادلة يصبح على النحو التالي:

$$Gdpotso_t = \beta_0 {Tva_t}^{\beta_1} Agva^{\beta_2} {Indva_t}^{\beta_3}$$

بغية الحصول على نموذج خطي سيتم ادخال اللوغاريتم على المعادلة لتصبح على الشكل النهائي التالي:

$$Gdpotso_t = L\beta_0 + \beta_1 LTva_t + \beta_2 LAgva_t + \beta_3\, LIndva_t + E$$

حيث:

$LGdpotso_t$: لوغاريتم الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات (متغير تابع).

$LTva_t$: لوغاريتم القيمة المضافة للقطاع السياحي.

$LAgva_t$: لوغاريتم القيمة المضافة للقطاع الفلاحي.

$LIndva_t$: لوغاريتم القيمة المضافة للقطاع الصناعي.

E: بواقي التقدير.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم إدخال متغيري القيمة المضافة للقطاع الفلاحي Agva والقيمة المضافة للقطاع الصناعي Indva كمتغيرات ضابطة (Control Variables)، وقد تم الحصول على البيانات المتعلقة بالدراسة من الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر (الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات والقيمة المضافة لكل من القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي)، أما البيانات الخاصة بالقيمة المضافة للقطاع السياحي فتم الحصول عليها من مؤسسة مجلس السفر والسياحة العالمي.

III - النتائج ومناقشتها :

III.1 - دراسة استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة:

تم الاعتماد على اختبار فيليبس بيرون "Philips piron" لدراسة استقرار السلاسل الزمنية، حيث يتضح من خلال الجدول (5) أن متغيرات الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات $LGdpotso_t$، القيمة المضافة للقطاع السياحي $LTva_t$ ، القيمة المضافة للقطاع الفلاحي $LAgva_t$ والقيمة المضافة للقطاع الصناعي $LIndva_t$ غير مستقرة عند المستوى؛ لأن القيم المحسوبة Tstat أقل من القيم الجدولية $T_{5\%}$ (بالقيمة المطلقة)، وبالتالي سيتم اللجوء إلى الفروق من الدرجة الأولى للحكم فيما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة أم لا، والملاحظ من خلال ذات الجدول أنه وبمجرد إجراء الفروق الأولى للسلاسل الزمنية أصبحت كلها مستقرة أو متكاملة، فكل القيم المحسوبة

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en

Tstat أكبر من القيم الجدولية$T_{5\%}$ (بالقيمة المطلقة) في النموذج الأول، الثاني والثالث، وبالتالي السلاسل مستقرة أو متكاملة من الدرجة الأولى، إذ هناك احتمالية لوجود تكامل مشترك.

III.2 - اختبار التكامل المشترك:

يعرف التكامل المشترك على أنه البحث عن وجود علاقة توازنية بن السلاسل الزمنية في الأجل الطويل على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، فهو ينظر إلى العلاقات التوازنية حتى وإن احتوت كل سلسلة زمنية على اتجاه عام عشوائي (عدم الاستقرار)، لأنه في المدى الطويل ستتحرك هاته السلاسل في تقارب عبر الزمن ويكون الفرق بينهم ساكنا، وبالتالي يمكن القول أن فكرة التكامل المشترك تحكي وجود توازن في المدى الطويل يؤول إليه النظام الاقتصادي، حيث يكمن السبب الرئيسي لعدم وجود التوازن في المدى القصير في ضعف مقدرة الوكلاء الاقتصاديين على التكيف مع المعلومات آنيا.[22]

III.2.1 - تحديد درجة الإبطاء المثلى:

أوضحت نتائج الإبطاء الأمثل في الجدول (6) أن درجة التأخير المثلى هي 1 حسب معايير LR، SC وHQ، فيما حدد معياري FPE وAIC درجة التأخير المثلى بـ 2، وسيتم الاعتماد على درجة إبطاء واحدة في تقدير هذا النموذج لأنها تعطي أفضل توفيق ممكن.

III.2.2 - استعمال اختبار جوهانسن-جيسليس Johansen-Juselius لاختبار التكامل مشترك:

يستعمل اختبار التكامل المشترك لجوهانسن-جسليس للاختبار وجود تكامل مشترك بين سلسلتين زمنتين أو أكثر، وقد جاء هذا الاختبار كبديل ومكمل لاختبار انجل وقرانجر في أواخر الثمانينات وكمطور لأسلوب جوهانسن-واتسن Johansen-watson الذي يعتمد على مقدرات المعقولية العظمى، فمن خلال الجدول (7) نجد أنه قد تم تحديد علاقتي تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، فبمقارنة القيمة المحسوبة Trace Statistic مع القم الحرجة عند At most 2 نجد أن القيم الحرجة للاختبار أقل من القيم المحسوبة له، وبالتالي لا نستطيع رفض فرض العدم القائل بوجود علاقتي تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وهو ما تثبته كذلك القيم الاحتمالية Prob عند At most 2 فهي أكثر من 5% .

III.3 - تقدير معلمات الأجل الطويل للمتغيرات محل الدراسة وفق طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا "FMOLS":

من خلال الجدول (8) يتضح أن معامل التحديد $R^2 = 0.987$، مما يعني أن ما نسبته 98% من التغير في المتغير التابع تفسره المتغيرات المفسرة أو المستقلة في الأجل الطويل، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية عموما والاقتصاد الجزائري خصوصا، فيما أتى معامل التحديد المصحح هو الأخر $AdjustedR^2 = 0.985$. ما يدل على أن المتغيرات المستقلة المختارة تفسر جزءا كبيرا جدا من التغير في المتغير التابع يصل إلى 98.5%، كذلك في الأجل الطويل فقط متغير القيمة المضافة للقطاع الفلاحي LAgva هو من يؤثر على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات LGdpotso عند مستوى معنوية عال جدا (فعليا أقل من 1%)، فعند تغير القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بـ1% يتغير الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات كمؤشر لقياس النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في نفس الاتجاه بنسبة 0.84%، وهذا الأمر متوقع وواقعي بالنظر إلى معطيات الاقتصاد الجزائري الذي تساهم فيه القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بنسب أكبر من مساهمة قطاعي الصناعة والسياحة مع ملاحظة الاستمرارية في هذه المساهمة، أي تطور وازدياد الانتاج الفلاحي وبالتالي ازدياد ايراداته مع مرور الزمن -خاصة في السنوات الأخيرة التي حقق فيها الفلاحون طفرة كبيرة في مختلف الميادين الفلاحية- . فيما لا يؤثر متغيري القيمة المضافة للسياحة LTva والقيمة المضافة للصناعة LIndva في الناتج المحلي الجزائري خارج قطاع المحروقات في الأجل الطويل ذلك أن القيم الاحتمالية لهما أكبر من 5% وحتى 10% (مما يسمح لنا بقبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم معنوية المتغيرين ورفض الفرضية العكسية)، وهذا راجع إلى التذبذب الكبير في الانتاج الصناعي في الجزائر على مدار سنوات الدراسة وعدم استقرار هذا القطاع وظهور مشاكل متعددة فيه في كل مرة، كما يتضح أيضا أن القيمة المضافة للقطاع السياحي لا تؤثر في النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات خلال فترة الدراسة، وذلك نظرا للمساهمة الضعيفة جدا لهذا القطاع في الناتج بسبب ضعف هذا القطاع وعجزه فعليا على جلب واستقطاب السياح سواء المحليين –لضعف الدخل المتوسط للأفراد محليا، وتوجه ذوي الدخل المرتفع لوجهات سياحية خارج البلاد- أو السياح الأجانب الذين يفضلون في العادة مرافق أكثر تطورا وأكثر تنافسية وجودة (فندقة، مطاعم، نقل، اتصالات وغيرها).

III.3.1 - اختبار ثبات معلمات علاقة التكامل المشترك:

من أجل التأكد من ثبات معلمات العلاقة التوازنية طويلة الأجل سيتم اختبار Hansen 1992 الذي يعتمد على بواقي النموذج المقدر بطريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS، حيث تنص الفرضية الصفرية كما هو مبين في مخرجات الجدول (9) لهذا الاختبار على أن وجود تكامل مشترك ذي معلمات مستقرة في حين تنص الفرضية البديلة على العكس، ومن خلال الجدول يتضح أن القيمة الاحتمالية أكبر من 5% وبالتالي نقبل الفض العدمي، ومنه معلمات الأجل الطويل مستقرة.

Published on 23-12-2021 in the el-Bahith review (Mağallaẗ al-bāḥiṯ) : https://elbahithreview.edu.dz

III.4 - الاختبارات التشخيصية للبواقي :

III.4.1 - فحص استقرارية البواقي من خلال دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي Correlogram :

يتضح من خلال الجدولين رقم (10) و(11) أن التنوءات للارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي تقع كلها داخل مجال الثقة (الأعمدة المتقطعة) وبالتالي فبواقي التقدير مستقرة، وكذا الأمر بالنسبة لدالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لمربع البواقي تقع كلها ضمن مجال الثقة، وبالتالي فالبواقي مستقرة.

III.4.2 - اختبار الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين لبواقي التقدير :

من خلال الجدول الخاص بمخرجات عملية التقدير طويلة الأجل للنموذج بطريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS (الجدول 8) يتبن أنه لا يوجد إحصاءة داربن واتسن الخاص بقياس الارتباط الذاتي لبواقي التقدير وهذا راجع إلى أن طريقة FMOLS تأخذ في اعتبارها كما قلنا سابقا مشكلة الارتباط الذاتي وتقوم بتصحيحه، وبالتالي لا يوجد حاجة لاستعمال اختبارات الارتباط الذاتي، كما أن هاته الطريقة تأخذ أيضا في الحسبان عدم ثبات تباين بواقي التقدير وتصححه.

III.4.3 - اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير:

يلاحظ من خلال الشكل (3) أن القيمة الاحتمالية لإحصائية جاك بيرا Jarque – Bera $(Prob = 0.42)$ أكبر من 5%، وبالتالي نقبل الفرض العدمي القائل بأن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي ونرفض الفرض العكسي.

IV - الخلاصة :

يعد القطاع السياحي في الوقت الحاضر من أهم القطاعات الاقتصادية التي يمكن الاعتماد عليها في عملية التنويع والنهوض الاقتصادي للدول كافة وللجزائر خاصة بالنظر للإمكانيات الطبيعية، المادية والبشرية التي تحوزها، فرغم هذه الإمكانيات لا تتواجد الجزائر في مصاف الدول الرائدة سياحيا، الأمر الذي يجعل القطاع السياحي ذو قيمة مضافة منخفضة، مما يحول دون تطور وازدهار للقطاع ذاته والقطاعات المرتبطة به، وبالتالي فإن عدم استغلال الامكانيات السياحية الكبيرة للبلد سينعكس سلبيا في المدى القصير على القطاع ذاته وعلى مكوناته كالعمالة، و ينعكس سلبيا في المدى الطويل على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات وعلى التنمية عموما.

وقد توصلت الدراسة إلى عدم تأثير القيمة المضافة للقطاع السياحي على النمو الاقتصادي خارج المحروقات في المدى الطويل، وهي نتيجة غير متوافقة مع جل نتائج الدراسات السابقة التي توصلت إلى وجود أثر معنوي موجب لتطور الصناعة السياحية على النمو الاقتصادي، على غرار دراسة Haroun Rasool and all (2021) الذين توصلوا إلى وجود علاقة متبادلة بين النمو الاقتصادي ونمو القطاع السياحي، حيث أرجع الباحثون الأثر الايجابي لنمو القطاع السياحي على النمو الاقتصادي لارتفاع عائدات السياحة الدولية من العملة الأجنبية، والتي يعتمد عليها في تمويل الواردات من المعدات التكنولوجية التي تستخدم في انتاج مختلف السلع، وهي أيضا نفس النتيجة التي توصل إليها Nasir Selimi and all (2017) ، وأرجع الباحثون هذه النتيجة إلى مرور بلدان البلقان بمرحلة انتقالية ساهمت في نمو القطاعات الإنتاجية ومنها القطاع السياحي، مما أثر ايجابا على النمو الاقتصادي، في حين أرجع Taizeng Ren and all (2019) الأثر الايجابي للقيمة المضافة للقطاع السياحي على النمو الاقتصادي إلى ارتفاع القيمة المضافة لبعض الأنشطة السياحية كالفنادق والمطاعم، أما الباحثين محمد ناصر حميداتو ونصر حميداتو (2015) فقد توصلا إلى وجود تأثير ضعيف لإيرادات القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر، ويمكن إرجاع الفرق بين نتائج دراستنا وهذه الدراسة إلى اختلاف المتغيرات الداخلة في تكوين النموذج وفترة الدراسة، وكذا الطريقة والأدوات المستخدمة في تقدير النموذج القياسي للدراسة، أما دراسة Sheilla and all (2020) فقد توافقت نتائج دراستهم جزئيا مع نتائج دراستنا، حيث توصل الباحثون إلى عدم وجود أثر للقيمة المضافة للقطاع السياحي على النمو الاقتصادي في بعض دول عينة الدراسة المنخفضة الدخل، في حين كان لنمو القيمة المضافة للقطاع السياحي أثر موجب في الدول المتوسطة والمرتفعة الدخل، وبرر الباحثون هذه النتيجة بأنه كلما ارتفع دخل دول جنوب الصحراء الكبرى الإفريقية توجهت هذه الأخيرة إلى تنويع اقتصادياتها، الأمر الذي يترتب عنه تطور الأنشطة مما يؤدي إلى تطوره وارتفاع قيمته المضافة، مما انعكس ايجابا على القطاع السياحي، ومن ثم على معدل النمو الاقتصادي، ويمكن إرجاع عدم وجود أثر معنوي للقيمة المضافة للقطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر إلى عدم فعالية القطاع السياحي وضعفه نتيجة لعدة عوامل منها قلة الاستثمارات في القطاع السياحي، ما نجم عنه ضعف البنية التحتية للقطاع، وبالتالي ضعف المداخيل المتأتية منه، فالمعروف على الاقتصاديات الريعية البترولية كالجزائر أن مداخيلها خارج قطاع المحروقات تتأثر بإنتاج القطاع الفلاحي وأيضا بالضرائب المفروضة على الواردات كون الجزائر تستورد بصفة كبيرة ولا تصدر إلا المحروقات.

من خلال واقع الاقتصاد الجزائري، الدراسات السابقة والنتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- ضرورة تشجيع القطاع الخاص المحلي والأجنبي من خلال منح الامتيازات المختلفة كالإعفاء الضريبي والتسهيلات المالية؛

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en

- إلزامية محاربة الفساد المالي والإداري؛
- توفير الدعم القوي والكافي من السلطات والمنظمات غير الحكومية والمحافظة على الصناعات التقليدية وتطوير وسائل الترويج لها (التسويق بطريقة جيدة وحديثة للمنتجات القديمة أو التقليدية)؛
- التركيز على تطوير البنية التحتية للقطاع السياحي كالنقل المريح وتطوير قطاع الاتصالات؛
- سن قوانين جديدة أو تعديل القوانين الحالية بما يضمن تدفق استثماري سياحي أكبر؛
- تكثيف الاستثمارات في المناطق التي تحظى بمواقع سياحية جيدة ومحاولة الموازنة بين المشاريع في مختلف مناطق الشمال والهضاب والجنوب؛
- استخدام التكنولوجيات الحديثة ووسائل الجذب السياحي كالإشهار.؛
- المحافظة على الاستقرار الأمني الحالي وتثمينه؛

- ملاحق :

الجدول (1): تطور الايرادات السياحية في الجزائر خلال الفترة 1995-2018

مليار دينار جزائري

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الدخل	6.28	8.08	9.83	13.81	17.30	22.63	24.52	27.68
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الدخل	28.42	32.56	34.93	28.52	23.12	30.49	26.24	24.07
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الدخل	21.91	22.90	25.83	25.44	34.99	26.23	18.97	23.53

المصدر: المجلس العالمي للسياحة والسفر على الموقع:
https://World.Travel.and.Tourism.Council(WTTC)

الجدول (2): تطور العمالة في القطاع السياحي الجزائري خلال الفترة 1995-2018

نسبة مئوية

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
العمالة %	1.43	1.54	1.67	1.80	1.84	1.85	1.91	1.96
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العمالة %	2.00	2.15	2.30	1.97	1.94	1.90	2.21	2.06
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
العمالة %	1.99	2.02	2.20	2.06	2.15	2.03	2.00	1.93

المصدر: المجلس العالمي للسياحة والسفر على الموقع:
https://World.Travel.and.Tourism.Council(WTTC)

الجدول (3): تطور مساهمة القطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2015-2019

السنة	2015	2016	2017	2018	2019
حصة السياحة من الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات %	1.3	1.4	1.6	1.7	1.8

المصدر: وزارة السياحة السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي، متاح على الموقع:
https://www.mtatf.gov.dz

Published on 23-12-2021 in the el-Bahith review (Mağallaẗ al-bāḥiṯ) : https://elbahithreview.edu.dz

الجدول (4): تطور الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات خلال الفترة 1995-2018

مائة مليار دينار جزائري

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
ن. م. خ للمحروقات	14.8	18.1	19.4	21.9	23.4	29.6	27.8	30.4
نسبة ن. م.خ للمحروقات إلى الناتج الكلي	0.74	0.70	0.69	0.77	0.72	0.71	0.65	0.67
السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
ن. م.خ للمحروقات	33.8	38.2	42.0	46.1	52.6	60.7	66.9	77.7
نسبة ن.خ للمحروقات إلى الناتج الكلي	0.64	0.62	0.55	0.54	0.56	0.54	0.67	0.64
السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ن. م. خ للمحروقات	93.6	106.8	115.9	125.1	133.7	144.3	148.6	158.4
ن. م.خ للمحروقات إلى الناتج الكلي	0.64	0.65	0.69	0.72	0.80	0.82	0.80	0.78

المصدر: إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء وتقارير بنك الجزائر.

الشكل (1): توزيع الناتج المحلي الخام حسب القطاعات خلال الفترة 2001-2018

الوحدة: مليار دينار جزائري

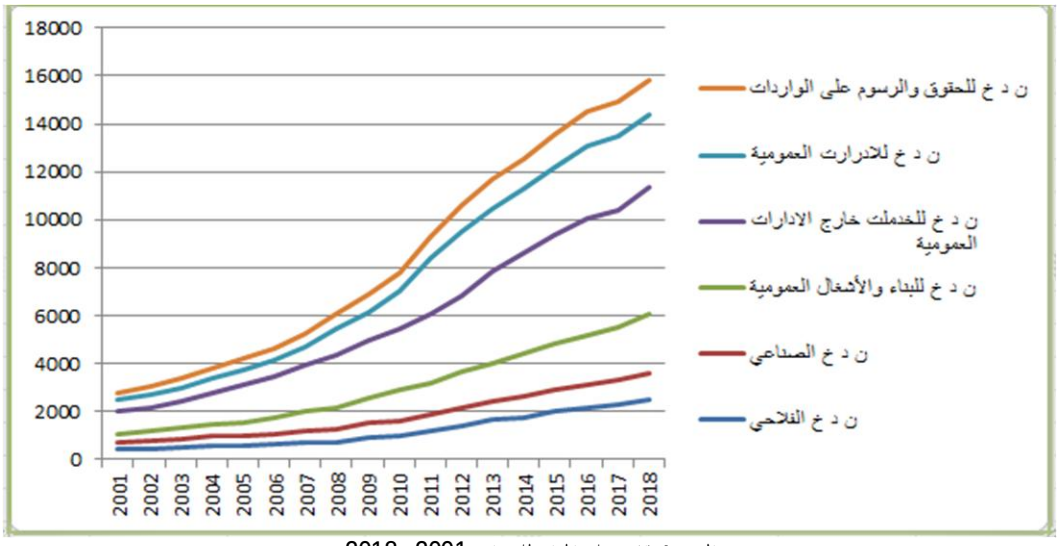

المصدر: تقارير بنك الجزائر للسنوات 2001 -2018

الشكل (2): التغير في الناتج المحلي لمختلف القطاعات الاقتصادية

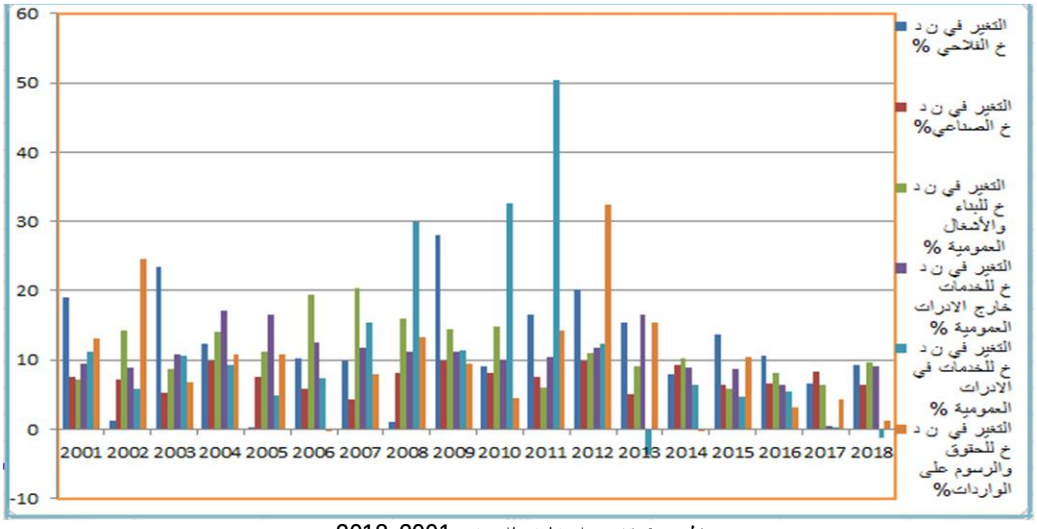

المصدر: تقارير بنك الجزائر للسنوات 2001-2018

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en

الجدول (5): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى باستخدام اختبار PP

عند الفرق الأول			عند المستوى			
Prob	Tstat T5%	النموذج	Prob	Tstat T5%	النموذج	المتغير
0.000	-5.77 -3.00	النموذج الأول	0.648	-1.21 -2.99	النموذج الأول	LGdpotso
0.000	-5.69 -3.63	النموذج الثاني	0.613	-1.91 -3.62	النموذج الثاني	
0.027	-2.23 -1.95	النموذج الثالث	1.000	8.29 -1.95	النموذج الثالث	
0.008	-3.85 -3.00	النموذج الأول	0.002	-4.33 -2.99	النموذج الأول	Ltva
0.007	-4.55 -3.63	النموذج الثاني	0.012	-4.32 -3.62	النموذج الثاني	
0.000	-3.74 -1.95	النموذج الثالث	0.887	0.85 -1.95	النموذج الثالث	
0.000	-10.31 -3.00	النمودج الأول	0.822	-0.72 -2.99	النمودج الأول	Lagva
0.000	-10.16 -3.63	النموذج الثاني	0.022	-4.03 -3.62	النموذج الثاني	
0.000	-4.20 -1.95	النموذج الثالث	1.000	8.19 -1.95	النموذج الثالث	
0.000	-5.25 -3.00	النموذج الأول	0.434	-1.66 -2.99	النموذج الأول	LIndva
0.000	-5.67 -3.63	النموذج الثاني	0.720	-1.69 -3.62	النموذج الثاني	
0.005	-2.92 -1.95	النموذج الثالث	1.000	4.94 -1.95	النموذج الثالث	

المصدر: مخرجات Eviews 12

الجدول (6): نتائج تحديد درجة الإبطاء المثلى حسب معلومات المعايير المختلفة

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	18.00435	-	3.29e-06	-1.273122	-1.074751	-1.226392
1	114.2915	148.8073*	2.30e-09	-8.571950	-7.580094*	-8.338299*
2	132.2096	21.17604	2.29e-09*	-8.74633*	-6.960989	-8.325758

المصدر: مخرجات Eviews 12

الجدول (7) : نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن-جيسليس Johansen-Juselius للسلاسل الزمنية محل الدراسة.

Unrestricted Cointeegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Crtical Value	Prob.**
None	0.717024	65.34364	47.85613	0.0005
At most 1*	0.654640	37.57102	29.78707	0.0052
At most 2	0.373303	14.18135	15.49471	0.0781
At most 3*	0.162484	3.900941	3.841465	0.0483

المصدر: مخرجات Eviews 12

Published on 23-12-2021 in the el-Bahith review (Mağallaẗ al-bāḥiṯ) : https://elbahithreview.edu.dz

الجدول (8): نتائج التقدير طويل الأجل وفق طريقة FMOLS

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Lindva	0.162790	0.179042	0.909230	0.3746
Ltva	-0.020091	0.086850	-0.231333	0.8195
Lagva	0.841478	0.143000	5.884462	0.0000
C	2.086301	0.199238	10.47150	0.0000

R-squared	0.987686	Mean Dependent var	8.619781
Adjusted R-squared	0.985741	S. D. dependent var	0.722916
S. E. of regression	0.086323	Sum squared resid	0.141582
Long-run variance	0.007811		

المصدر: مخرجات Eviews 12

الجدول (9) : نتائج اختبار استقرارية معلمات التكامل المشترك.

Lc statistic	Stochastic Trends (m)	Deterministic Trends (k)	Excluded Trends (p2)	Prob
0.419728	3	0	0	>0.2

المصدر: مخرجات Eviews 12

الجدول (10) : دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لبواقي التقدير. الجدول (11) : دالتي الارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي لمربع بواقي التقدير

Correlogram of Residuals Squared

Date: 03/19/21 Time: 15:56
Sample (adjusted): 1996 2018
Included observations: 23 after adjustments

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.016	0.016	0.0068	0.934
		2	-0.243	-0.244	1.6273	0.443
		3	0.222	0.246	3.0478	0.384
		4	0.090	0.009	3.2935	0.510
		5	-0.165	-0.065	4.1608	0.527
		6	-0.199	-0.241	5.4980	0.482
		7	-0.015	-0.077	5.5063	0.598
		8	0.277	0.289	8.4497	0.391
		9	-0.125	-0.085	9.0891	0.429
		10	-0.034	0.144	9.1415	0.519
		11	0.211	-0.037	11.271	0.421
		12	-0.044	-0.077	11.373	0.497

Correlogram of Residuals

Date: 03/19/21 Time: 15:47
Sample (adjusted): 1996 2018
Included observations: 23 after adjustments

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	0.003	0.003	0.0002	0.988
		2	0.146	0.146	0.5837	0.747
		3	0.250	0.255	2.3822	0.497
		4	-0.291	-0.332	4.9424	0.293
		5	-0.036	-0.128	4.9841	0.418
		6	-0.216	-0.211	6.5571	0.364
		7	-0.275	-0.118	9.2752	0.234
		8	0.020	0.049	9.2903	0.318
		9	-0.266	-0.174	12.189	0.203
		10	-0.137	-0.230	13.014	0.223
		11	0.132	0.037	13.855	0.241
		12	-0.050	0.065	13.985	0.302

المصدر: مخرجات Eviews 12

الشكل (3) : نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير.

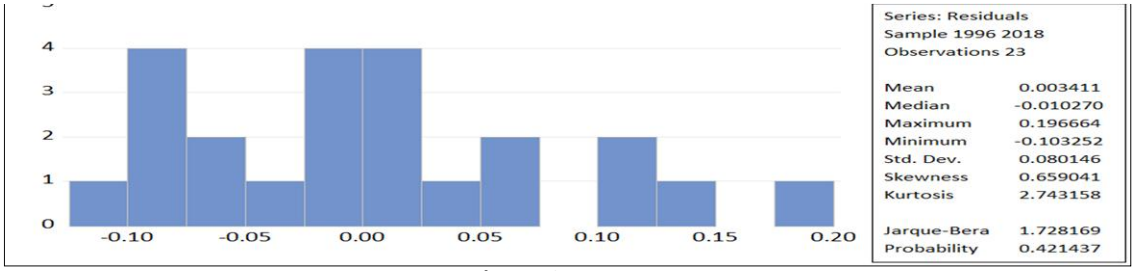

المصدر: مخرجات Eviews 12.

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en

- الإحالات والمراجع :

1- Haroon Rasool, Shafat Maqbool and Md. Tarique. (2021). The relationship between tourism and economic growth among BRICS countries: A panel cointegration analysis, Future Business Journal, 7(1), pp 1-11. Online: https://fbj.springeropen.com/track/pdf/10.1186/s43093-020-00048-3.pdf (visited 12/04/2021).

2- Sheilla Nyasha, Nicholas M. Odhiambo and Simplice A. Asongu. (2020). The Impact of Tourism Development on Economic Growth in Sub-Saharan Africa, The European Journal of Development Research, Online: https://link.springer.com/article/10.1057/s41287-020-00298-5 (visited 12/04/2021).

3- Selen ISIK MADEN, Gulay BULGAN, and Sinan YILDIRM. (2019). The Effect of Tourism Sector on Economic Growth: An Emprical Study on Turkey, Journal of Yasar University, 14(55), pp 215-225.Online: https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/799025(visited 15/04/2021).

4- Faiza Manzoor, Logbao Wei, Muhammad Asif, Muhammad Zia ul Haq and Hafiz ur Rehman. (2019). The Contribution of Sustainable Tourism to Economic Growth and Employment in Pakistan, International Journal of Environmental Resarch and Public Health, pp 1-14. Online: https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC6801594/(visited 15/04/2021).

5- Taizeng Ren, Muhlis Can, Sudharshan Reddy Paramati, Jianchun Fang and Wanshan Wu. (2019). The Impact of Tourism Quality on Economic Development and Environment: Evidence from Mediterranean Countries, sustainability, pp 1-17. Online: https://www.mdpi.com/2071-1050/11/8/2296(visited 15/04/2021).

6- Nasir Selimi, Sadiku Luljeta and Sadiku Lurat. (2017). The Impact of Tourism on Economic Growth in the Western Balkan Countries An Empirical Analysis, Internatinal Journal of Business and Economic Sciences Applied Research, 10 (2), pp 19-25. Online: https://www.econstor.eu/bitstream/10419/185663/1/v10-i2-p19-25-tourism-economic-growth.pdf(visited 15/04/2021).

7- محمد الناصر حميداتو، نصر حميداتو (2015)، **أثر النشاط السياحي في الجزائر على النمو الاقتصادي**، مجلة رؤئ اقتصادية، (العدد 9)، الجزائر، ص.ص 1-14. على الخط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/39882 (تاريخ الزيارة 2021/04/15).

8- Donald G.Reid, Tourism (2003), "Globalisation and Development Responsible Tourism Planning", London: Pluto Press, P 102.

9- Gerald E.Mitchell (2006), "Global Travel-Tourism Career Opportunities", 1st edition, Ltd.Institute of Travel-Tourism Career Development, P1.

10-J Christopher Holloway, Neil Taylor, "The Business of Tourism", 7th edition, london: Ashford Colour Press Ltd, P6.

11 - Charles R.Goeldner, J. R. Brent Ritchie (2003),"Tourism Principles, Practices, Philosophies", 9th edition, New Jersy: John Wiley and Sons, Inc, P33

[12]- محمد ساحل، عبد الحق بن تفات (2018)، **إبراز العلاقة بين السياحة والتنمية المستدامة مع محاولة نمذجة البعد الاقتصادي للسياحة المستدامة في الجزائر للفترة (1995-2016)**، مجلة أبحاث ودراسات، (العدد 30)، ص 133.

[13] - معروف هوشيار (1999)، **دراسات في التنمية الاقتصادية**، عمان: دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ص.12.

[14] - محمد عبد العزيز عجمية (2007)، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق**، الاسكندرية: الدار الجامعية، ص.77. .

[15]- بردش سعيد (2007)، **الاقتصاد الكلي**، عمان: دار العلوم للنشر، ص.22.

[16] - بن عزة إكرام، بلدغم فتحي (2018)، **تقييم النمو الاقتصادي في ظل سياسات الدعم والإصلاح الاقتصادي عرض وتحليل تجربة الجزائر فترة 1990-2017**، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 02، (العدد07)، ص 213.

[17] -المجلس العالمي للسفر والسياحة على الرابط (WTTC): https://wttc.org/.

[18] - بنك الجزائر (احصائيات القطاع الحقيقي) على الرابط:

https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_2019AR.htm.

[19]- زكرياء مسعودي، جليفة عزي (2019)، **محددات النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذجي FMOLS وecm –دراسة قياسية للفترة (1980-2017)**، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 04، (العدد 07)، ص 122.

[20]- ميمون بورقاق، محمد بن حميدة (2019)، **الاستثمار في رأس المال البشري وأثره ف تخفيض البطالة في الجزائر. دراسة قياسية باستخدام طريقة FMOLS**، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 08، (العدد 02)، ص 68.

[21]- بوكريطة عبد القادر (2021)، **تقدير أثر القطاع الفلاحي على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2017**، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 07، (العدد02)، ص 289.

[22]- عثماني الهادي وأخرون (2015)، **اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الانتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر (أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال الفترة 1974-2012)**، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، (العدد01)، ص 65.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

ناجم شوقي، بوفنش وسيلة (2021)، **أثر القيمة المضافة للقطاع السياحي على النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1995-2018 باستعمال طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا FMOLS**، مجلة الباحث، المجلد 21 (العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 239-253.

This is an open access article under the CC BY-NC license: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/deed.en